

صحاري اللقاح: دول لم تبدأ أي حملات تلقيح ضد كوفيد - 19

البلدان الفقيرة تكافح لتأمين اللقاحات في ظل ارتفاع نسب العدوى والوفيات

فيما بدأت البلدان الغنية في تطعيم شبابها الأقل ضعفا لا تزال البلدان الفقيرة تكافح لتأمين لقاحات كورونا، ففي أفريقيا التي يتجاوز عدد سكانها مليار نسمة لم يتلق التطعيم بشكل كامل سوى 18 مليون شخص تقريبا، مما يهدد الجهود العالمية الرامية إلى تطويق الوباء. وتفاقت حالات العدوى والوفيات في الأسابيع الأخيرة بعد انتشار متحورات الفيروس الأكثر عدوى، مما سلط الضوء على ما يسمى "صحاري اللقاح" في العالم.

نيروبي/بوغوتا - يشعر أخصائى الطوارئ إيمانويل كويابو في مستشفى خاص في العاصمة البوروندية بالقلق للمرة الأولى منذ أن بدأ الفيروس التاجي ينتشر في جميع أنحاء العالم خلال العام الماضي. وكان كويابو يشاطر الحكومة وجهة نظرها في البداية، حيث أقر بأن الدولة الصغيرة الواقعة وسط أفريقيا لا تحتاج إلى لقاحات كوفيد - 19 لأن الحالات فيها كانت قليلة جدا. ولكنه غير رأيه بعد ارتفاع عدد الوفيات وتفاقم العدوى في جميع أنحاء أفريقيا.

وإلى جانب إريتريا وتنزانيا وكوريا الشمالية تعد بوروندي واحدة من عدد قليل من الدول التي لم تبدأ تطعيم المواطنين، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، مما قد يهدد الجهود العالمية الرامية إلى تطويق الوباء. وقال كويابو (53 عاما) الذي غرنا اسمه لحماية هويته "حان وقت السماح بتطعيم أشخاص بريدون الحصول على اللقاح ويستطيعون ذلك".

وأضاف أن "بوروندي ليست جزيرة معزولة وإذا لم تفعل ذلك فإن الفيروس سينتشر بحرية في البلاد والمنطقة". وحتى الآن لم يتلق التطعيم بشكل كامل سوى 18 مليون شخص تقريبا في أفريقيا - وهي قارة يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة - بسبب النقص الحاد في اللقاحات، فضلا عن تردد السكان في تلقي التطعيم، وهو تردد منتشر على نطاق واسع. ولكن حالات العدوى والوفيات وتفاقت في الأسابيع الأخيرة بعد انتشار متحورات الفيروس الأكثر عدوى، مما سلط الضوء على ما



البلدان الأفريقية في حاجة إلى اللقاحات

وقال مركز أبحاث كوري جنوبي في وقت سابق من هذا الشهر إن كوريا الشمالية حصلت على موافقة كوفاكس على تسلم حوالي مليوني جرعة، لكنها رفضت في وقت لاحق الشحنات المخطط لها من لقاح أسترازينيكا بسبب الخوف من الآثار الجانبية للقاح التي تصل حد الموت في بعض الحالات. وقال فيكتور تشا النائب الأول لرئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة، إن القيود المفروضة على مكافحة الفيروسات تلحق خسائر فادحة بالدولة المنعزلة. وتابع "يبدو أن البلد كان قادرا على تجنب مثل هذا الانتشار بإغلاق حدوده تماما أمام كل اتصال بالعالم الخارجي". وأكد أن كلفة ذلك كانت باهظة، حيث ارتفع، ومن المتوقع أن يحصل نقص في المواد الغذائية.

إتاحة لقاحات كوفيد - 19 على الصعيد العالمي) على أساس أن لديها حالات تحت السيطرة. ومنذ ذلك الحين غيرت تنزانيا مسارها. وذكرت منظمة الصحة العالمية أن إريتريا سجلت حوالي 30 حالة وفاة بسبب الفيروس التاجي، بينما أبلغت بوروندي عن ثمانى وفيات. وفي الولايات المتحدة أطلق مركز أبحاث أسسه إريتريون حملة للضغط على الحكومة كي تغير مسارها وتعمل على إيجاد اللقاحات. وقال طبيب القلب هابتاب فيسيها، وهو عضو المركز الإريتري للبحوث الاستراتيجية، "عندما تحدث إلى العائلة والأصدقاء في الوطن تدرك أن الناس يشعرون بالقلق من الفايروس لكنهم خائفون جدا من قول أي شيء يتعلق بالمطالبة باللقاح". وقال في اتصال هاتفي من أريزونا "إذا لم تؤمن لقاحات سيموت العديد من الأبرياء".

الطبيب في مؤسسة كير 2 كومونيتيز (مؤسسة اجتماعية تدير عيادات صحية ريفية في الدولة الكاريبية)، "إنني أشعر بالقلق خوفا من الإصابة وأخشى على زوجتي لأنها حامل. إذا تمكنت من الحصول على اللقاح، فسيكون ذلك رائعا".

إلى جانب إريتريا وتنزانيا هناك دول لم تشرع في تطعيم المواطنين، ما يهدد الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الوباء

ولئن كان نقص اللقاحات أكبر عقبة أمام تحصينات الجماعة في أفريقيا فإن بوروندي وتنزانيا وإريتريا كانت ترفض نصيحة منظمة الصحة العالمية بالانضمام إلى كوفاكس (العمل من أجل

حكومات أخرى إمدادات للعاملين الصحيين وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر. وقال طارق جاساريفيتش، المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية، إن "الفشل العالمي في تقاسم اللقاحات بشكل عادل يقاوم الوباء. إن اللقاحات فعالة ضد الأمراض الحادة الناجمة عن المتغيرات، غير أن المتغيرات ستستمر في التطور إذا لم يتم حل مشكلة التوزيع العالمي غير العادل للقاحات". وفي هايتي، حيث وصلت الدفعة الأولى من 500 ألف جرعة الأسبوع الماضي من خلال البرنامج الدولي للرعاية الصحية، قال الطبيب ويلك ريتشارد إن "الحصول على اللقاح سيكون مصدر ارتياح للعاملين الصحيين الذين يكافحون أول تقشٍ خفيف في البلاد". وأضاف ريتشارد البالغ من العمر 36 عاما، وهو كبير المسؤولين



منظمة الصحة العالمية تدق ناقوس الخطر بشأن السجائر الإلكترونية

هذه المنتجات أكثر عرضة لتدخين التبغ في مراحل عمرية لاحقة. لكن تنظيم هذا المجال ليس بالأمر السهل، لأن "هذه المنتجات شديدة التنوع وتتطور بسرعة". وفق قول روديفر كريتش المسؤول عن تعزيز السياسات الصحية في منظمة الصحة العالمية، مضيفا "إنها إحدى الطرق التي يستخدمها المصنعون لنسف تدابير الرقابة وتقويضها".

وأوصت منظمة الصحة العالمية الحكومات بفعل ما يلزم لمنع غير المدخنين من استخدام السجائر الإلكترونية، وذلك خوفا من تفشي التدخين في المجتمع. ولفت التقرير إلى أن 32 دولة حظرت بيع أجهزة استنشاق النيكوتين الإلكترونية، واعتمدت 79 دولة إجراء واحدا على الأقل للحد من استخدامها مثل حظر الإعلانات. لكن منظمة الصحة العالمية أكدت أن 84 دولة لا ضمانات لديها ضد انتشار هذا النوع من المنتجات. كما أكدت أن الجهود المبذولة لتنظيم هذا القطاع يجب ألا تصرف الانتباه عن مكافحة التدخين.

فييناك براساد خلال مؤتمر صحفي أن استهداف الأطفال بعزل هذه المنتجات "عمل إجرامي"، وهو انتهاك لحقوق الإنسان وخصوصا "إذا حصل ذلك بمنتجات سامة". وحذر من أنه "لا يمكننا المخاطرة بالأطفال لأن ذلك يؤثر على نموهم الدماغي وهم يتعرضون لخطر الإدمان طوال حياتهم". واعتبر رئيس منظمة الصحة العالمية أنه في حالة عدم حظر هذه المنتجات "ينبغي على الحكومات اتخاذ تدابير مناسبة لحماية مواطنيها من خطر أجهزة استنشاق النيكوتين الإلكترونية، ومنع الأطفال والمراهقين والفئات الضعيفة الأخرى من استخدامها". ويثير استخدام هذه السجائر الإلكترونية لدى الأشخاص دون سن 20 عاما قلقا خاصا لدى المنظمة الأممية، لاسيما بسبب آثار النيكوتين المضرة بنمو الدماغ لدى هذه الفئة العمرية وأيضا بسبب الخطر الذي يمكن أن تمثله بعض المكونات. وأشارت المنظمة إلى أن الأطفال الذين يستخدمون

حذرت منظمة الصحة العالمية من أن تدخين السجائر الإلكترونية ومنتجات أخرى مشابهة ينطوي على مخاطر صحية، داعية إلى وضع تشريعات من شأنها أن تجابه استراتيجيات قطاع التبغ لجذب زبائن جدد. وقال رئيس المنظمة التابعة للأمم المتحدة تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الذي أصدر تقريرا جديدا حول مكافحة التدخين بالاشتراك مع مجموعة "بلومبرغ" للأعمال الخيرية، إن "النيكوتين يسبب الإدمان بشدة وأجهزة الاستنشاق الإلكترونية للنيكوتين خطيرة وتحتاج إلى تنظيم أفضل". ويشير التقرير إلى أن مصنعي هذه المنتجات الذين تبتم مروحة منتجاتهم في التوسع غالبا ما يستهدفون الأطفال والمراهقين بتصريحات مطمئنة وبإلاف النكهات المغرية، وفق التقرير الذي أحصى 16 ألف نكهة مختلفة من هذه المنتجات. وندد الملياردير مايكل بلومبرغ، رئيس بلدية نيويورك السابق الذي يحارب التدخين منذ عدة طويلة، بالسياسات التي تعتمد على شركات التبغ. وقال "مع انخفاض مبيعات السجائر الجديدة مثل السجائر الإلكترونية أو المنتجات القائمة على تسخين التبغ، كما ضغطت على الحكومات لتخفيف قيودها القانونية". وأضاف "هدفهم بسيط ويمثل في جعل جيل جديد مدمن على النيكوتين، ولا يمكننا السماح لهم بذلك". واعتبر المسؤول عن حملة مكافحة التدخين في منظمة الصحة العالمية

داء السرطان يثقل كاهل الحكومة الجزائرية في ذروة الجائحة العالمية

فضلا عن تعزيز الإمكانيات للتكفل الأمثل بعدد الحالات التي تقدر بـ 1000 إلى 1500 حالة سرطان أطفال سنويا. ولفت إلى أن الإشكال يكمن في كون العلاج بالأشعة مرتبط بالأجهزة على المستوى الوطني، وأن وجود 40 مسرعا خطيا في القطاع العام و12 في القطاع الخاص لا يكفي لتغطية الاحتياجات، وحتى توزيع الأجهزة المذكورة غير عادل. وطلب بضرورة توفير مسرع خطي لكل مليون نسمة، مشيرا إلى أن هناك مراكز بها ثلاثة مسرعات وتعمل بواحد فقط مراكز أدرار وورقلة وبيشار ووادي سوف، مع نقص حاد في المسرعات بمراكز العاصمة والبلدية وتيزي وزو. كما شدد على الانتشار اللافت لسرطانات القولون والمستقيم في الجزائر، ويعود ذلك إلى تغيير النمط المعيشي، ولا مناص من العودة إلى نظام غذائي متوازن والابتعاد عن الشحوم والدهون. وسبق للحكومة أن خصصت صندوقا وطنيا لداء السرطان، إلا أنه جرى تجميده العام الجاري تحت ضغط الأزمة الاقتصادية وتقلص المداخيل، لكن أخصائين دعا إلى ضرورة تفعيله، لأنه لم ينفق منه إلا ثلاثة في المئة فقط من مداخله. ويرر هؤلاء دعوتهم بكون نقص الأدوية العلاجية وسعرها المرتفع باتا يشكلان عبئا ثقيلا على المرضى وذويهم. ويحتم عجز الحكومة عن استيراد الأدوية المستجدة في العالم، بسبب تقلص مداخلها، اللجوء إلى تفعيل الصندوق المذكور.

مكافحة السرطان ورئيس مصلحة طب الأورام بمركز البلدية، البروفيسور عدة بونجار، أن "الجزائر تحصي سنويا حوالي 50 ألف حالة إصابة بالسرطان، بينما لا توجد إحصائيات دقيقة بخصوص عدد الوفيات". وأكد المتحدث، في تصريح لإذاعة حكومية محلية، أن "سرطان القولون والمستقيم الأول عند الرجال بـ 4500 إلى 5000 حالة سنويا، وأن السرطانات المنتشرة في الجزائر هي سرطان الثدي بـ 12000 حالة سنويا ما يمثل نسبة 25 في المئة". وفي ظل محدودية المصالح المختصة في المستشفيات الحكومية دعا البروفيسور عدة بونجار إلى ضرورة تدارك هذا النقص وزيادة عدد المصالح،

صابر بليدي
صحافي جزائري

تحول الانتشار المربع لداء السرطان وسط الجزائريين إلى مصدر قلق حقيقي في البلاد، خاصة مع تصاعد وتيرة الإصابات، مقابل التركيز على مواجهة وباء كورونا، فضلا عن التناقض التي يعاني منها القطاع فيما يتصل بالمرافق والكوادر، الأمر الذي أفرز واقعا إنسانيا مؤلما تختصره رحلة التنقل للعلاج في المستشفيات القليلة ومواعيد الحصول عليه.

وتكشف رئيس الجمعية الجزائرية للنيكوتين والبحث في أمراض السرطان ونائب رئيس رابطة الأطباء العرب



السرطان مصدر قلق حقيقي في البلاد